

التحول الاقتصادي ونقل الملكية بناء على التجربة الجزائرية و الدولية

غرداين عبد الواحد أستاذ محاضر ب

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تشهد اقتصاديات العديد من الدول في الآونة الأخيرة مجموعة من المتغيرات التي أثرت بشكل كبير على مساراتها وتوجهاتها، وذلك بهدف إجراء بعض الإصلاحات المالية والنقدية الاقتصادية لعلاج القصور والاختلالات الهيكلية. وتعتبر الاختلالات في النظام الإنتاجي وعلى رأسها الاختلال الناشئ عن سيطرة القطاع العام وضعف كفاءته الإنتاجية من أهم الأمور التي تمثل حجر الزاوية في إصلاح الاقتصاد الحقيقي في هذه الدول . وقد برزت عملية التحول ونقل الملكية كأحد الأساليب الإصلاحية للهيكل الإنتاجي لمعظم اقتصاديات تلك الدول وعلى الأخص الدول النامية أو تلك التي كانت تنتهج أسلوب اقتصاد المركزي والملكية العامة لكافة المرافق والمؤسسات وعليه فإن موضوع هذه الورقة يلقي مزيداً من الضوء على التحول الاقتصادي و نقل الملكية المؤسسات العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية.

ولسلامة العرض، ورغبة في إنجاز هذه المهمة العلمية رأيت أن تقسيم هذا المقال يأتي على الشكل التالي:

كلمات مفتاحية: عملية التحول، نقل الملكية، الإصلاحات الاقتصادية، الملكية الخاصة، الملكية العامة.

Résumé :

Les économies de plusieurs pays ont connu ces dernières années une série de changements, qui ont déterminé leurs tendances et dirigé leurs processus vers des réformes financières bancaires et économiques, afin de redresser les déséquilibres structurels qui les ont caractérisées auparavant.

Ces réformes ont ciblé le redressement des déséquilibres du système de production, et plus particulièrement ceux résultant de la prédominance du secteur publique, et l'insuffisance de la compétence productive, étant la base de la réforme économique au sein de ces sociétés.

Ainsi apparût le transfert de la propriété comme méthode de réforme de la structure de la production des économies de ces sociétés notamment les pays en voie de développement ou ceux qui avait opté pour le système de centralisation ou bien la propriété publique de tous les organismes et institutions.

Mots clés: Processus de transfert, transfert de propriété, les réformes économiques, la propriété privée et la propriété publique.

Abstract:

The economies, of many countries in recent, Witness a set of changes that significantly affect their courses and instructions in order to make economic reforms to remedy the defects and structural imbalances.

These imbalances, in the production system and above it, there is the imbalance emerging from the public sector and its low productive efficiency , are considered

as the most important matters being the plank of real economic reform in these countries.

Moreover, the transformation process has emerged as reformist methods of the productive structure of most of the economies of these countries particularly developing countries or those which followed the system of central economic and public property for all utilities and institutions.

Consequently, this research sheds more light on the transfer of the economy, property and Algerian public institutions in the light of international experiences. For a good proposal and the desire to achieve this scientific mission, I divided the presentation as follows:

Key words: The process of transfer, property transfer, economic reforms, private property and Public property

الإشكالية

لمعالجة هذا الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية :

- لماذا نقل الملكية ؟
 - هل تمكنت الجزائر منذ 1995 إلى وقتنا هذا من تحقيق الأهداف المرجوة من نقل الملكية؟
- و بالتالي فان هذه الفرضيات اعطت الباحث القناعة بالقول
- ألم يكن من الاحسن ان نتقدم تقداً مع سوسا في وضع البيات السوق و في اعادة هيكله القطاع العام قبل الانطلاق في برنامج واسع لنقل الملكية و خاصة نقل ملكية المؤسسات الكبرى

فرضيات الدراسة

لتحقيق هذه الدراسة نعتد على الفرضيات التالية:

- برنامج نقل الملكية في الجزائر لم يكن واقعي لا في محتواه و لا في طموحه؟
 - طرق وتقنيات النقل لم تكن مناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية ؟
- و بالتالي فان هذه الفرضيات اعطت للباحث القناعة بالقول
- ألم يكن من الأحسن أن نتقدم تقداً محسوساً في وضع آليات السوق وفي إعادة هيكلة القطاع العام، قبل الانطلاق في برنامج واسع للنقل الملائمة وخاصة نقل الملكية المؤسسات العمومية الكبرى؟

منهجية و أدوات الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية السابقة تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي على الشكل التالي :

- فالأول يمكننا من وصف النظريات التي يتركز عليها نقل وتحويل الملكية العمومية إلى الملكية الخاصة،
- أما الثاني فيسمح لنا بتحليل برامج نقل الملكية عن طريق مقارنة النتائج المحققة مع ما كان مسطر من خلال السياسة المقترحة من طرف الحكومة.
- أما الأدوات المستعملة تم الاستعانة بالرسوم البيانية والتوضيحية وعرض جداول نقل الملكية.
- كما تعتمد الدراسة على الخطة المنهجية الخاصة بربط الجوانب النظرية لعملية نقل الملكية مع تطبيقات في حالة الجزائر.

أهمية الدراسة

- محاولة فهم سياسة نقل الملكية في الجزائر
 - معرفة مدى جدوى تطبيقها في تحقيق التنمية الشاملة.
- أسباب اختيار الموضوع: فتتعلق بجدائة هذه الدراسات هذا من جهة وما تثيره من جدل ونقاش سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي من جهة أخرى.
- أهداف الدراسة تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف

- التعرف على الشروط اللازمة لنجاح نموذج نقل الملكية في الجزائر وهذا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- البحث عن الطرق المناسبة لتأهيل الاقتصاد الجزائري
- التعرف على التحديات التي تواجه اقتصادنا للتوصل إلى رؤية سليمة لطبيعة هذه التحديات وحجم التضحيات المطلوبة و هذا للاطمئنان على انتقال اقتصادنا إلى مرحلة النمو الاقتصادي.
- باختصار فإن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال نقل الملكية والإصلاح الاقتصادي هذا للاستعانة بها في بناء النموذج الجزائري في التحول من الملكية العامة نحو القطاع الخاص.

خطة الدراسة

تعتمد الدراسة على الخطة المنهجية التالية:

- الاطار النظري و الدراسات السابقة لموضوع نقل الملكية
- الاطار التطبيقي للنقل الملكية في الجزائر.
- تجارب الدولية في نقل الملكية.
- الدروس المستفادة من التجارب الدولية في نقل الملكية

الاطار النظري و الدراسات السابقة لعملية التحول الاقتصادي

. سنتطرق في إطار هذه الدراسة إلى عدد من النظريات، تحط معظمها من قيمة المؤسسة العمومية كشكل من أشكال الملكية من خلال منطق نظري، يبرز فعالية آليات الرقابة لدى المؤسسة الخاصة خاصة وهكذا سنحاول، قدر المستطاع، تقدير فعالية المقارنة بين المؤسسة العامة والخاصة

حيث تعتبر نظرية حقوق الملكية التي تمت صياغتها داخل تيار (كواز **R. Coase**)²⁷

إن الفكرة المؤسسة لنظرية حقوق الملكية، هي أن وجود حقوق ملكية محددة جيدا، هي شرط أساسي لمبادرة الفردية التي تساهم بدورها في تحفيز المبادرة الجماعية. (Bozeman 1989)، (Bishop 1994)، (Olson 1965)، (Ramamurti 1992)، (Piromrsky 2001).

وحسب التعريف الكلاسيكي الذي يقدمونه فإن نظرية حقوق الملكية مقرونة بأصل تشمل ثلاثة عناصر : حق استعمال الأصل (**usus**) وحق تملك المداخل الناتجة عن الأصل (**usus Fructus**) وأخيرا حق التصرف في الأصل (**abusus**). إن حق الملكية هو أكمل الحقوق العينية بحيث يسمح مبدئيا بأن تعمل ما تشاء بالشئ محل حق الملكية

28

²⁷ R.H.Coase 1937 "طبيعة المؤسسة"، دار النشر Economie مجلد 4.

²⁸ أنظر تعريف حقوق الملكية ل. بيار إ ج Pierre Yves Geoffard في معجم العلوم والاقتصادية تحت إشراف كلود جسيكا Cloude Jessica لاروس، دانيال فيزي وداميان قومون، 2001 المنشورات الجامعية الفرنسية.

أما نظرية الإختيارات العمومية فتضع الدولة في معارضة السوق، نحو الطريقة التي تتدخل بواسطتها الدولة في الاقتصاد بأدى حد.

و ينظر إلى الدولة في هذه المقاربة من ناحية ماكالذي يريد أن ينجو من السوق أي من عقوبة المستهلك، فتواجد أكثر للدولة معناه بالضرورة أسواق أقل (Marris 1992) (Vickers 1989 ، peltzman 1971) (Yarrow&).

تمثل نظرية حقوق الملكية ونظرية الإختيارات العمومية مقاربتين متكاملتين تسمح بتحليل فوارق النتائج بين المؤسسة العامة والمؤسسة الخاصة. ينبثق من هاتين المقاربتين حسب (Hamonnd & lutter ، Gallais، Ehrlich) (1990)

أما نظرية الفعالية -س(Leibenstein 1966)²⁹ فتم تطويرها من طرف (لينيشتاين (1966) (Leibenstein) و يخلص (Leibenstein)

1966 بأن هناك عامل فعالية-x ما يختلف عن العوامل الثقيلة للإنتاج (عمل ورأس المال) هو الذي يفسر فاعلية وعدم فاعلية المؤسسات

يستخرج فيه Leibenstein عددا من العوامل قد تكون مصدرا لعدم الفاعلية-x بالمؤسسات العمومية وبالتالي تكون بإمكانها تبرير نقل الملكية هذه المؤسسات.

إن غياب الضغط الخارجي يمثل العامل الأول لعدم الفاعلية بالمؤسسات العمومية. يدعي Leibenstein بأن هذه المؤسسات توجد في أغلب الأحيان في وضعية احتكار وهذا ما يساعد على محيط قار ولا يخفف هذه المؤسسات على بذل جهد دائم بحثا عن المنافسة. علاوة على ذلك فإن الحجة الأخرى التي يذكر Leibenstein لتفسير النتائج السيئة للمؤسسات العمومية تكمن في قدرتها على البقاء. وبالفعل فإن المؤسسات العمومية، لا تموت ما دامت السياسة المالية والنقدية للدولة قابلة للتمدد للحد من إمكانية الإفلاس، (Leibenstein 1966) (1988 harold)، (2000 Nakoulma)، (و فضلا عن ذلك، فإن تعدد الأهداف إلى المؤسسات العمومية تشكل في حد ذاتها حسب (لينيشتان 1978 leibenstein) عاملا مفسرا لعدم فاعليتها،

نظرية التسيير العمومي الجديد ظهرت هذه النظرية ببريطانيا العظمى في بداية الثمانينات تحت حكم (Margaret Thatcher) وفي دول أخرى ذات تقاليد أنجلوسكسونية وهي نمط للتسيير يهدف إلى إدخال قيم وطرق تسيير المؤسسة الخاصة إلى المؤسسات العامة وتهدف نظرية التسيير العمومي الجديد من خلال توجيهها وخصائصها الجوهرية وتوجيهها نحو النجاح والفاعلية والوصول إلى الأهداف والشفافية والمسؤولية في تسيير المؤسسات العامة³⁰. و في الخلاصة تظهر نظرية التسيير العمومي الجديد كإحدى الإصلاحات التي سبقت وشجعت ورافقت برامج نقل الملكية المؤسسات العمومية بطريقة ضمنية.

²⁹ - (ب. كوريا وأ.و. الستاني (1995) B. Coriat et O. Wanstein النظريات الجديدة للمؤسسة كتاب من حجم صغير رقم 519

³⁰ - لارتات 1998 ، Bernrath.W التسيير العمومي الجديد : مفهوم ، بعض الأفكار، نظرات واستنتاجات عملية " بروكسيل Bruxelles، مجلة OSF.

(Giauque 2002 و Emery 2000 ، Barzelay 2001)

في حين تشكل نظرية تكاليف الصفقة (R.H.Coase) أحد التيارات المهيمنة من بين النظريات الاقتصادية الجديدة الخاصة المؤسسة و يتم التنسيق داخل المؤسسة بطريقة واعية عن طريق المفاوضة بالمقارنة بين تكاليف العملية في السوق والتكاليف المستزمنة من طرف الرؤساء هي التي تحدد ما هو أنجع شكل للتسيير وأكثر فعالية. وفي الأخير فإن إن اقتصاد تكاليف الصفقة يفترض وجود أسباب اقتصادية في اختيار السوق أو البناء الهرمي كمنط لتتسيق المبادلات.

و بالفعل يقدم (Williamson) المؤسسة كجزء من نظرية مؤسسات الرأسمالية . إذ لا ينظر إلى المؤسسة بأنها بناء هرمي بل بأنها حلقة بالعقد³¹.

الواقع أن نظرية الوكالة والمسماة أيضا بالعلاقة الأساسية - عمليل (أو الوكيل - موكل إليه) ثم تطويرها من طرف³² (Berle-Means 1933) . ويمكن تعريف علاقة الوكالة ك: "عقد يكلف بموجبه شخص (أو عدة أشخاص) و هو الأصيل شخصا آخر و هو الوكيل لتنفيذ عمل ما باسمه يتطلب تفويض بعض سلطة القرار إلى الوكيل .

لاحظ (Berle-Means) بأن أحد الخصائص الأساسية للمؤسسة العصرية تكمن في الفصل بين المالكين (أو المساهمين) الحائزين على رأس المال والمسيرين (القادة) موظفي المؤسسة و على عاتقهم التسيير الفعلي للأعمال و القرارات . و من هنا ينظر إلى المؤسسة بأنها منظمة معقدة تتكون من مجموعات مختلفة ذات أهداف متطابقة و في الأخير تخلص الدراسة الى جملة من النتائج على المستوى النظري نذكر منها ما يلي:

كل هذه الدعامات النظرية لم تمر دون إثارة كثير من الانتقادات. إذ أشار كثير من الملاحظين إلى - أن تغيير شكل الملكية ليس سببا فاصلا في تنمية نتائج المؤسسة . إذ لا يكفي أن تكون المؤسسة خاصة لتكون فعالة، و بالفعل نجد لدى المؤسسات الكبيرة و العصرية بأن التسيير و الملكية منفصلان.

- إن الملكية الخاصة ليست كاملة و لها نقائصها، يمكن لمسيري المؤسسات الخاصة أن يتصرفوا بطريقة مخالفة للمصلحة العامة بتنفيذ أعمال رديئة النوعية عندما يريدون رفع الأرباح أو برفض إنجاز بعض الخدمات عندما تكون التكاليف مرتفعة على وجه الخصوص.

فإن غياب المنافسة ليست حجة كافية لنقل الملكية من قطاع إلى آخر غير أنها يمكن أن تمثل فرصة ملائمة لفتح القطاع العام على المنافسة

- إن نتائج هذه الدراسات تدفعنا إلى التفكير إجمالا، بأن المؤسسات الخاصة (أو المنقل ملكيتها) تحصل على نتائج أحسن من نتائج المؤسسات العمومية بمفهوم فعالية الإنتاج و المردودية

- الدراسات السابقة لعملية التحول و نقل الملكية³³:

³¹ - يوجد هناك ثلاثة أنواع من العقود : العقود النموذجية ، النموذجية الجديدة و أخيرا العقود الشخصية .

³² - بارل أ. و. ح. س . مينس (1992) " المؤسسة العصرية و الملكية الخاصة " ، ماك ميلان Macmillan ، نيويورك .

³³ - "التحول ونقل الملكية في البلدان السائرة في طريق النمو (Rifat Esen)

قام كل من **كريجر (Krueger)** و**تونسر (Tuncer)** سنة 1982 بوضع مقارنة بين نتائج المؤسسات العامة والخاصة في القطاع الصناعي التركي خلال فترة 1963-1976.

وقد أدت النتائج على رغم أن متوسط نسبة النمو للإنتاجية العامة للعوامل بالمؤسسات العامة (2.65) أعلى بكثير من نسبة نمو المؤسسات الخاصة (1.84)، فلقد أظهرت عشرة مؤسسات خاصة من بين أربعة عشر مؤسسة فعالية أكبر فيما يتعلق برأس المال و استعمال العمل بوحدة المنتوج من نظيراتها بالقطاع العام في حين قام **كيم (Kim)** سنة 1981 بمقارنة بين النتائج المؤسسات العمومية و الخاصة في القطاع الصناعي التنزاني خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-1975 حيث نتج عنها بالقطاع الخاص، كان المنتوج الخام بوحدة رأس المال والفائض كنسبة للقيمة المضافة أعلى بنسبة 14.4% و 7.7% من القطاع العام . لدى المؤسسات الخاصة فائض عملي، بينما تكبدت المؤسسات العمومية خسائر كبيرة.

بينما فحص **هيل (Hill)** سنة 1982 نتيجة المصانع (المطاحن ميلز) الإندونيسية العمومية والخاصة. فكانت نتائج المؤسسات العمومية غير مرضية في معظم الحالات (و لكن ليس كلها). فشل القطاع العام في تسجيل مداخيل كافية لتغطية التكاليف.

وفي نفس السنة أي في سنة 1982 أجرى **بيرك (Pyrke)** مقارنة بين نتيجة المؤسسات العمومية والخاصة العاملة في مختلف القطاعات من الاقتصاد البريطاني خلال الفترة 1971-1980.

أظهرت المؤسسات العمومية بكل النشاطاتها نتيجة ضعيفة بمفهوم استعمال الموارد، و كانت أقل مردودية. وفي سنة 1984 تعرض **كيرك (Kirk)** إلى مقارنة بين نتائج المؤسسات العمومية والخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو وكانت نتائج المؤسسات العمومية غير مرضية في معظم الحالات (و لكن ليس كلها). فشل القطاع العام في تسجيل مداخيل كافية لتغطية التكاليف.

يستنتج من هذه الخلاصة المتناقضة و الشكوك التي تطبع الدراسات التجريبية والتي أجريت لحد اليوم، حول هذا الموضوع، أن العلاقة السببية بين طبيعة حقوق الملكية - نتيجة اقتصادية غير مثبتة بطريقة لا يمكن تنفيذها. إن نظام الملكية يبدو غير كاف لوحده لتفسير فارق النتيجة بين الم مؤسسة الخاصة و المؤسسة العمومية ، و خاصة بالبلدان السائرة في طريق النمو بمتغيرات بيئية ومؤسسية بما في ذلك تنظيم السوق

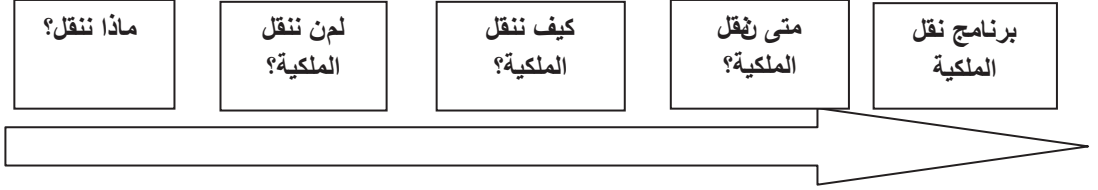
2) الجانِب التَطْبِيقِي لِعَمَلِيَةِ التَحْوِيل (دراسة حالة الجزائر)

إطار القانوني و المؤسسي

وفي الحقيقة، لقد حدث لإعداد أول إطار قانوني و مؤسسي خاص بنقل الملكية، عام 1995، و ذلك بمعية صدور الأمر 95-22. حيث تبناه المجلس الوطني الانتقالي لتلك الفترة (CNT) عام 1995
لقد قام الأمر المعدل 97-22 المؤرخ في 19 مارس 1997، بتعديل بصورة إجمالية أحكام الأمر 95-22، وبذلك يكون قد أضفى نوعا من المصادقية للجهاز الموضوع سنة 1995.
احتتام دعم الجهاز القانوني و المؤسسي للنقل الملكية (أو قوانين **Les Lois Temmar**).

و باقتراح من ح. تمار، وزير الشراكة و تنسيق الإصلاحات (**MPCR**) ، تم صدور بتاريخ 20 أوت 2001، الأمر رقم 1-04، المتعلق بتنظيم و تسيير ونقل الملكية المؤسسات العمومية الاقتصاد يتعين على برجة نقل الملكية أن تكون مسبقة بعملية إعداد إستراتيجية نقل الملكية، حيث تتضح فيها أهداف نقل الملكية و كذا تعريف الضغوطات مع أجوبة محددة للاستفسارات الأساسية التالية:
عملية التفكير المرتبطة بعملية نقل الملكية في الجزائر.

عناية التفكير في نقل الملكية



تشير برامج نقل الملكية أربعة أسئلة إستراتيجية :

ماذا نبيع (مجال نقل الملكية و اختيارات الأشياء المنقل الملكية) ؟ البيع لمن ؟ (كيفية نقل الملكية أو الأصناف الاجتماعية المناسبة) ؟ ومن يحول له قرار البيع و كيفية انتقاء المؤسسات القابلة للنقل الملكية (أو اختيار أجهزة نقل الملكية) ؟ إنها تثير أيضا سؤالاً رابعا : بأي سعر نبيع (التقييم) ؟ الذي من شأنه أن يكون محل نقطة ثانية.

الجدول 01: المؤسسات التي تم نقل ملكيتها طيلة فترة 1995-2003³⁴

المؤسسات التي تم نقل ملكيتها	النشاطات الموزعة	حصة المسلمة للرأسمال الاجتماعي	تقنية نقل الملكية المستعملة	اسهام الشريك
فندق الأوراسي	السياحة	20%	الإدخال ضمن البورصة	مردود التنازل
سايدال	الكيمياء الصيدلة	20%	الإدخال ضمن البورصة	مردود التنازل
الرياض سطيف	تصنيع المواد الزراعية (العجائن الغذائية)	20%	الإدخال ضمن البورصة	مردود التنازل
سيدار الحجار	صناعة الحديد	70%	تغطية الرأسمال الاجتماعي لفائدة الشركة الهندية LNM-	استثمارات تجديد الوسائل في حدود 50 مليار دينار والحفاظ على 22.000

³⁴ - جدول مؤلف وفق معطيات مختلفة للإدارات والشركات العمومية القابضة.

منصب عمل	ISPAT			
مساهمة الاستثمارات التجديد والمشاركة التجارية	تغطية الرأس م ال الاجتماعي لفائدة الشركة الألمانية هينكل	60%	مواد التنظيف	إيناد

الجدول: 02 حصيلة عملية التحول في الجزائر في الفترة 2003-2005 :

المجموع	2005	2004	2003	عدد العمليات نوعية عملية نقل الملكية
67	52	09	06	نقل الملكية كلية
20	17	02	01	نقل الملكية جزئية أكبر من 50%
03	01	02	/	نقل الملكية جزئية أقل من 50%
60	29	23	08	استعادة من قبل العمال
43	26	15	02	التنازل عن الصول لصالح متعاملين خواص
18	04	10	04	شراكة
59	25	22	12	تحويل لصالح هيئات عمومية
270	154	83	33	المجموع

من خلال الجدول يتضح أن عملية نقل الملكية عرفت انطلاقة محسوسة منذ سنة 2004، إذ انتقلت من 33 عملية سنة 2003 إلى 83 عملية سنة 2004 ثم 154 عملية سنة 2005 مما يدل على انتعاش نقل الملكية بالجزائر.

جدول رقم 03: حصيلة نقل الملكية من 2001 حتى نهاية أوت 2008

المجموع	2007	2005	2003	2001	عدد العمليات
200	200	200	200	200	8
211	68	62	50	7	نقل الملكية الكلية
34	7	12	11	2	نقل الملكية الجزئية < 50%

13	2								نقل الملكية الجزئية >50%
76	7		9	29	23	8			استعادة من طرف العمال
38	1	9	2	4	10	4	3	5	شراكة
92								1	بيع الأصول للمستعدين الخواص
464	36	110	116	113	58	20	5	6	المجموع

تعتبر حصيلة عملية التحول في الجزائر غير مرضية : و يمكننا القول بأنه فشل شامل من وجهة نظر التحول ونقل الملكية المادية للمؤسسات العمومية . فهي في الواقع تظهر بأن سبب الفشل راجع إلى تداخل العديد من مسببات الانسداد، لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية إعداد الإطار القانوني و المؤسساتي و أيضا من خلال عملية تحديد الاختيار الاستراتيجي بشأن التحول . لقد تم التعرف على هذه الأسباب انطلاقا من عملية تحليل تم استنباطها و فق مستوى الأبعاد السياسية، القانونية، المؤسساتية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

أسباب فشل عملية نقل الملكية في الجزائر :

قصد الخوض في تحليل هذه الأسباب، سوف نستجمعها ضمن أربعة أسباب : الأسباب السياسية و الأيديولوجية، الأسباب القانونية و المؤسساتية، الأسباب الاقتصادية، و الأسباب الاجتماعية و الثقافية. إن من أهم أسباب تعثر نقل الملكية في الجزائر من وجهة نظرنا أنها فُرضت علينا كباقي الإصلاحات الأخرى على اعتبار أنها ليست ناجمة عن اقتناع صانعي و متخذي القرار في الجزائر بأهمية هذه العملية كسياسة لتشجيع القطاع الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالي فإن السلطات العمومية لم توفر شروط نجاح عملية نقل الملكية.

1 الأسباب السياسية و ايدولوجية

- **المشاكل و التعقيدات السياسية و الأيديولوجية :** إن اقتصاد السوق الذي تطمح إليه جميع التحولات الجارية، من بينها عملية نقل الملكية، لا يمكن في الواقع استيعابه من طرف الشعب على اعتباره ممرا نحو المجهول، حيث تجمع فيه خسارة الملك الجماعي المكتسب عبر تضحيات كبيرة، و ممرا مصحوبا بالبطالة و الفقر و عدم المساواة. إن الإدراك الجماعي هو مؤكد من خلال الإجراءات المالية التعسفية و الصارمة و الشديدة، وكذا التسريجات و تصفية المؤسسات العمومية التي راهنت عليها السلطات العمومية في بداية الإصلاحات، تحت لواء عملية التحول . فكيف يمكن إذن لشعب، بنيت شخصيته على ثقافة "كل - الدولة" (مدرسة مجانية، علاج مجاني، ضمان منصب العمل)، أن لا يكون أحد أسباب الانسداد؟ و كيف يمكنه أن يصدق من دون تحفظ، الخطاب السياسي الذي يؤكد بمقتضيات الاقتصاد السوق، و أن يعتبرها فرصة جديدة للتنمية و اقتصاد يقل فيه الإجرام و تعسف السلطة ؟

- **المشاكل و التناقضات السياسية :** ان عملية نقل ملكية المؤسسة تعود إلى «قطع الفرع الذي يجلس عليه بعض المسؤولين». عملية التحول تعادل بالنسبة لهم نزع الملكية، فإذا «فإن جميع التصرفات مسموح بها من أجل تغطية

المحاولات التي من شأنها إنقاذ المؤسسة من نفوذهم، وهو الجزء الأكبر الذي يفسر فشل عمليات التحول³⁵ « .. فمن الصعب في الحقيقة، بالنسبة لبعض دوائر السلطة على امتلاك المؤسسات، فكرة قبول التخلي عن سلطة مراقبة المؤسسات العمومية لفائدة مقاولي القطاع الخاص الذين لا يقبلون التدخل في تسيير مؤسساتهم. هذا فضلا على أن صراعات الكفاءة ما بين مختلف مراكز القرار، ازدواجية الخطاب، التناقضات و التبرؤ المعلن ما بين مستخدمي السياسة بشأن التساؤلات الهامة، المتعلقة بكيفية تنفيذ عملية التحول نحو القطاع الخاص، تعتبر سبباً آخر لتفسير الفشل. و المثير للتعجب هو حينما أعلن وزير التحول ونقل الملكية رسمياً عن عملية بيع لـ 87 مؤسسة ذات ملفات مستكملة 100%، و في ذات الوقت أعلن رئيس الحكومة بأنه ليست هناك أية مؤسسة جاهزة للعملية التحول. هذا الصراع الذي جعل وزير التحول ونقل الملكية» ح. تمار H. Temmar «يقول:» يريدون أن يصنعوا ميني وزيراً للتفكير، بينما أنا في الحقيقة وزيراً للخصوصية»³⁶، قد استمر تسعة أشهر و زال باستقالة رئيس الحكومة.

2 اسباب قانونية و مؤسسية: فغياب النقاشات الحقيقية بشأن الشفافية في إعداد النصوص المحددة للعملية التحول، جعلت من الجهاز القانوني الموضوع، يصبح هو بنفسه أحد أسباب الانسداد، و بالتالي يفرض العديد من التعديلات، وفق الحاجة الملحة، منحت ثلاثة قوانين متعاقبة للعملية التحول (قانون سنة 1995، و سنة 1997 و سنة 2001)، قانون 95-22، المتعلق بالتحول ونقل الملكية كان في توافق مع «التزكية UGTA»³⁷، و بتاريخ 26 أوت 1995 من طرف المجلس الوطني الانتقالي الأسبق، لنقص الكفاءة التقنية في هذا المجال

إن هذا الجهاز الذي تم تعديله في مارس 1997، قبيل حتى تطبيقه، كان في الواقع جهازاً لـ « لا خصوصية»³⁸، نظراً للانغلاق القانوني و تعدد أجهزة التحول ونقل الملكية الذي أنشأه، كما كان في تناقض شامل مع أوامر خصوصية سريعة و فعالة مثلما تؤكد الخطابات السياسية المكتنفة: لقد كان هذا الجهاز يتضمن في طياته بذور الفشل. ويمكن أن يفسر في الواقع، هذا الانسداد القانوني والعراقل البيروقراطية للجهاز من خلال الضغوطات المفروضة على الأشخاص المستعدين، ولاسيما في عملية التسديد الفوري للمكتسبات، المنع من تغيير النشاطات، غياب التعزيز لفائدة المكتسبين و مراقبة شديدة مسبقة من قبل لجنة مراقبة جميع الصفقات.

فتزايد الانتقادات حيال الجهاز القانوني والمؤسسي للخصوصية وحيال تعطل التحول ونقل الملكية، قد دفع بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر لسائر الآلية القانونية و ذلك عبر صدور مجموعة من النصوص سنة 2001 تخص تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة بشأن خصوصية المؤسسات العمومية. فالتعديلات الممنوحة من طرف النصوص الجديدة لسنة 2001، تنصب حول الأسلوب الجديد لسلطة القرار و إنجاز برامج التحول ونقل الملكية وحول انحلال الشركات العمومية القابضة³⁹.

³⁵ ن. قريم، « حينما تعيق الرشوة الانفتاح » يومية الوطن لـ 2 أبريل 2003، ص. 7.

³⁶ ح. تمار، « تمار في أسوأ أحواله » جريدة أوتونتيك لـ 08 جوان 2000، ص. 4.

³⁷ ح. تمار، وزير التحول ونقل الملكية، « ستة أشهر من التحول ونقل الملكية » اقتصاد الجزائري، 30 ديسمبر 2000، ص. 8؛ الإتحاد الوطني

للعمال الجزائريين النقابة الرئيسية للبلاد.

³⁸ ع. مبول، رئيس المجلس الوطني للخصوصية، ح وار مع جريدة لاتربين لـ 02 مارس 1998.

³⁹ الأمر رقم 04-01 لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير وخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية.

3- الأسباب الاقتصادية و التقنية:

فحالة المؤسسات القابلة للعملية التحول وإمكانية تسييرية للبرنامج، وخبرة التقنية المحلية المدعوة للتطور وتحضير المؤسسات التي تم نقل ملكيتها والقدرة المالية للمستثمرين الوطنيين الخواص، مستوى تطور السوق المالية والنظام البنكي هذا فضلا عن عملية حث المستثمرين الأجانب، تعتبر في الواقع، جميعها أسبابا أخرى من شأنها خلق تأثير معتبر حيال مجريات ونجاح برنامج التحول.

حالة المؤسسات القابلة لعملية التحول نحو القطاع الخاص:

- إن خيار الجزائر في تطبيق التحول الاقتصادي وإعادة هيكلة المؤسسات لفائدة الأشخاص المستعدين المحتملين للقطاع الخاص الوطني ولاسيما الأجانب، يمكن تبريره في الواقع، عبر ثلاثة أسباب على الأقل:
- السبب الأول: فشل الإجراءات الأولية للتطهير المالي، الصناعي والاجتماعي خلال السنوات الماضية التي كانت تتطلب حوالي 2 000 مليار دينار. غير أن هذا التطهير المعتبر في حالة عدم بلوغه النتائج المرجوة، فإنه بسبب تركيزه على إعادة هيكلة عملية الحسم المتعلقة بالمؤسسات لوحدها، من دون الاستناد إلى إستراتيجية وأهداف جلية محددة و الأخذ بعين الاعتبار لمطلبات السوق الجديدة؛
 - السبب الثاني: إن الخزينة العمومية غير قادرة على تمويل العجز المتراكم، و ذلك بالنظر إلى الناتج المخيبة للقطاع الخاص التي غالبا ما تكون بنوية، كما أن الجماعات الوطنية هي غير جاهزة لتحمل التكاليف الجبائية الإضافية الموجهة لتمويل المؤسسات غير القادرة على خلق مناصب العمل؛
 - السبب الثالث: إن النظام البنكي غير قادر على تمويل الديون ، نظرا لأنه يعاني هو نفسه من إفلاس جلي. لقد تسبب التأخير في التحولات الإقتصادية خلال السنوات الأخيرة في خسائر جسيمة بالنسبة للمؤسسات العمومية. فقد أضعفت الجزائر، في الحقيقة الكثير من الوقت صاحبه تدهور خطير في الحالة الصحية للمؤسسات العمومية.
- #### التقييم الصعب للمؤسسات العمومية القابلة لعملية التحول
- لقد كان من الصعوبة بمكان في مثل هذه البيئة، إجراء تقييم بشكل سليم، و بأخطاء هامشية في المؤسسات التي تم نقل ملكيتها، مع استعمال طرق التقييم الكلاسيكية المتطورة في بلدان اجتمعت فيها بقوة جميع ميكانيزمات اقتصاد السوق.
- غياب مصداقية المطبسة الإعلامية: إن الميزانية المحاسبية و عمليات الجرد تضم قيم تاريخية مشوهة تماما، نظرا لأنه لم يتم إنجازها وفق معايير المحاسبة الدولية، فهي غالبا ما تكون غير قابلة للفحص (رفض المصادقة من طرف محافظ الحسابات)؛
 - فما هي القيمة التي تمنحها، في الحقيقة إزاء مؤسسة، لا تستطيع أسهمها الكاملة المعاد تقييمها بسعر السوق، أن تغطي حتى 25% من أصولها؟ فالأموال المكتسبة عن طريق عملية بيع سائر الممتلكات (التجهيزات و المخازن) و عن تسديد سائر الديون المستوفاة، تغطي في الواقع 25% بالكاد من الديون المستلزمة؛
 - ما هي القيمة التي تمنحها إزاء مؤسسة لا تقدم أي منظور لمكاسب مالية جادة من دون تجديد شامل للقدرة الصناعية؟ إن العديد من المؤسسات تتميز في الحقيقة بجهاز إنتاج مهمل تماما، و لا يمنح أية مزايا تنافسية، و استدانة تجاوزت بشكل أوسع الضوابط المقدمة عبر المالية التقليدية و المترتب عنها تكلفة سنوية قد تمتص جزء كبير من القيمة المضافة المنتجة.
- أ-ضعف اشتراك الأشخاص المستعدين المحليين.

و في الجزائر مثلما هو الشأن في البلدان النامية، أو في البلدان التي هي في حالة التحول، يعد توفير الشعب غير كاف، في الوقت الذي تقدم فيه القدرة المالية للقطاع الخاص الوطني، مقارنة مع الأسهم التي تم نقل ملكيتها، امتصاصا محدودا، لاسيما عندما يتعلق الأمر ببيع المؤسسات الكبيرة.

فالققطاع الخاص الوطني يعد غائبا، إذ أنه منذ 1995 وإلى غاية يومنا هذا، لم يقع هناك أي تحويل جاد . بيد أنه لم يتم تسجيل في الواقع، سوى اهتمامات من جانب المستثمرين، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة للسلطات العمومية، التي تؤكد على: «أن القطاع الخاص الجزائري، من شأنه أن يستفيد من حصص عند افتتاح رؤوس أموال المؤسسات العمومية»⁴⁰.

وهذا لأسباب عديدة: فعلى غرار عدم كفاية قدرته المالية و الانسدادات الحقيقية المحرصة من طرف محيط مناقض، فإن القطاع الخاص يقدم في الواقع، محدودية على صعيد القدرة الإدارية و المتعلقة بالمقاولات، نظرا لأنه موجه عموما نحو التجارة و التحويلات الصغيرة، و لأنه عادة ما يتبنى شكل التنظيم التقليدي والعائلي . فلم يكن أبدا في الحقيقة في مواجهة مع عقوبة السوق (المنافسة) بل إنه يفضل، مثلما كان الحال عليه دائما، العيش تحت ظل القطاع العمومي . وعليه، فإن «خوصصة المؤسسات العمومية، ليس مطلبا من مطالب القطاع الخاص الوطني»⁴¹،

ب - «تخوف» المستثمرين الأجانب. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، فإنه يظل ضعيفا جدا بالنظر إلى العدد المحدود من عمليات افتتاح شراكة رؤوس الأموال العمومية المنجزة منذ 1995 إلى غاية يومنا الحالي و الشركاء التجار الذين لم يتجاوزوا الـ 300 مشروعا⁴²، خلال نهاية 1999. في الواقع، و على الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة في الجزائر، حتى سنة 2003، ضمن عملية اكتساب المؤسسات العمومية «تعد على أصابع اليد الواحدة»⁴³. أي نعم كانت هناك بعض النجاحات الضعيفة مثل عملية استرجاع سيدار الحجار (صناعة الحديد) من طرف المجموعة الهندية LNM-ISPAT وعملية استرجاع ENAD من طرف هنكل، غير أن هاتين العمليتين الرمزيتين ظلتا معزولتين.

كما يشكل غياب سياسة واضحة و أهداف السلطات العمومية سببا ثالثا من أسباب تشوش إدراك شركاء الجزائر بشأن التحول ونقل الملكية و بشأن الإرادة الحقيقية في إشراك الرأسمال الأجنبي . فالتناقض الذي نشهده في الخطابات السياسية و ضمن تطبيق قوانين نقل الملكية، والذي يفسر تخوف الرأسمال الأجنبي، يبدو محسوساً جداً في الواقع مقابل «حكومة تعبر عن رغبتها في نقل الملكية، غير أنها لا تفعل شيئا حيالها»⁴⁴. فالبعض يقدر بأن ضعف الاستثمار الأجنبي، ناجم بنسبة 60% إلى العراويل البيروقراطية⁴⁵.

⁴⁰ ح. تمار، وزير مكلف بتنفيذ برنامج الخوصصة، «تَمَّار يريد تحديثه الجوّ» جريدة ليبارتي لـ 23 فيفري 2003 ص.3.

⁴¹ م. زرباب، نائب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، المرجع السابق.

⁴² Bilan APSI, *L'Economiste d'Algérie* du 12 au 18 juin 2001, p.14.

⁴³ ه. جعبوب، وزير الصناعة، جريدة لانتريين لـ 12 أبريل 2003، ص.9.

⁴⁴ جيل غارسيسيا: مسؤول البنك الدولي..

⁴⁵ آدم « سبع أولويات للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للجزائر 2004-2008 يومية » المجاهد لـ 04 ماي 2003، ص.16.

إن نقائص محيط الصفقات هذه في الجزائر، هو في الواقع مؤكد من طرف المؤسسة الأمريكية «مؤسسة الإرث» و الستريت جورنال، حيث صنفتها من ضمن 155 بلدا، في المرتبة 100 من ترتيب 2004 فيما يتعلق بال«الحرية الاقتصادية». فالجزائر ضمن هذا الترتيب، تعتبر داتة بمذكرة من 3.31 من مجموع 5 نقاط، تضعها ضمن البلدان حيث الاقتصاد يعتبر فيها «مقوم بشكل مقبول». و يتم احتساب هذه المذكرة وفق موافقة عشر هيئات تتعلق بالحياة الاقتصادية، من بينها السياسة التجارية، السياسة الجبائية، التدخل الحكومي، القطاع البنكي و المالي، الأجور والأسعار، قوانين الملكية، التنظيم و السوق غير المشكل⁴⁶.

4 اسباب اجتماعية و ثقافية:

أ. ضعف الاتصال

فضعف الحوار والاتصال حيال مسعى السلطات العمومية، قد خلق في الحقيقة محيطا من الريبة والحذر والخوف لدى العمال، وذلك بشأن الخطر من الإصلاحات التي قد لا تؤدي في الواقع إلا لمزيد من البطالة (التسريحات وإزالة مناصب العمل) والبرؤس. فالغموض الذي أحاط بالتقلبات الاقتصادية الجارية، قد تركت في الواقع تدمرا واسعا لدى الطبقات الشعبية عموما و العمال على وجه الخصوص، كما أنها منحت حرية المجال للعديد من التساؤلات، التي نخ تصورها ضمن تساؤلات أربعة كبيرة:

- ما هي الأهداف المحددة لعملية التحول؟ ينبغي توجيه السؤال كما يلي : ما هي الأهداف الحقيقية التي تحبؤها الأهداف المعلن عنها (التي لا تتسم هي نفسها بالوضوح والجلاء)؟
- من الذي سيقوم بمتابعة الالتزامات الاجتماعية المتخذة من طرف الأشخاص المستعدين، بمجرد إبرام عقد الشراء وكيف؟

- ما هي الضمانات الممنوحة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية و خلق مناصب العمل؟

- ما هي المكانة التي نخص بها الشريك الاجتماعي ضمن عملية التحول؟

إن جميع هذه التساؤلات ليست في الحقيقة، سوى نتيجة م باشرة ل:«غياب إجماع قوي و دائم لأمة حول مضمون أهمية و وزن تكلفة الامتيازات الممنوحة للإصلاحات»⁴⁷.

ب. إخفاء البعد الاجتماعي و الإنساني . لقد اعتبر إخفاء البعد الاجتماعي و الإنساني ضمن خيار وعلاج التحول

ونقل الملكية بمثابة سببا ثانيا من الأسباب التي ضاعفت من الانسداد الاجتماعي الذي عرفته عملية التحول.

فلطالما كانت الدهشة تصيب العمال في بعض الحالات، إن لم نقل حتى الإطارات المسيرة أيضا، حينما كان الإعلام الوطني

يعلن عن خصوصية مؤسساتهم . فهذا المسعى قد خلق إحساسا بالإحباط لدى المستأجرين، والذي تولد عنه سلوك

اجتماعي باللامبالاة

ج. عدم أخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي : يعتبر البعد الثقافي سببا ثالثا من الأسباب التي ساهمت بقدر كبير في

الانسداد الاجتماعي لعملية نقل الملكية. فغياب الثقافة الخطر و حتى ثقافة العقود المتشعبة و المصانة من خلال ثلاثين سنة

⁴⁶ التقرير السنوي 2004 ليريتاج فونداسيون، جريدة لو جون اندبندنت، ل 12 جانفي 2004، ص.9.

⁴⁷ م.مونتوري رئيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لجريدة الوطن ل 11 ماي 2003.

من نظام «حماية الدولة»، حيث كان القطاع الخاص فيها ضحية أحكام مسبقة، نعنته بالاستغلالي و الاحتكاري فمنذ قدوم الإصلاحات، ظهرت هناك طبقة جديدة من البرجوازية الطفيلية، لما يفوق 40 000 من رجال الأعمال و المضاربين لـ«التصدير و الاستيراد»، استحوذت على ما يفوق 40 % من السوق بعدما تطرقنا إلى أسباب فشل عملية التحول و نقل الملكية في الجزائر هذا يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة المطروحة حول نجاح نقل الملكية في الجزائر والإجابة عنها ، كما نحاول الدراسة في هذا الجانب ربط بين نظرية نقل الملكية ونماذج المقترحة من طرف منظريها و بين تطبيقات المختلفة انطلاقا من حالة الجزائر .

عند هذه المفارقة و بالنظر إلى حالة الجزائر تطرح الدراسة ثلاثة أسئلة نحاول الإجابة عنها وهي أسئلة قريبة من تلك التي طرحها (Wladimir Andreff) في تحليله للنقل الملكية في دول أوروبا الشرقية وهذه الأسئلة هي ماذا: هل تم حصر برنامج ما هو قابل للنقل الملكية كما ينبغي؟، و هل هو واقعي في محتواه و في حجمه و في غايته؟ إن حصيلة نقل الملكية في الجزائر و الأسباب التي تضمنها كافية لوحدها، حسب اعتقادنا، لتبرهن بأن برنامج نقل الملكية لم يتم حصره كما ينبغي، و يفتقد للواقعية في محتواه و في طموحه و في غايته

كيف: هل طرق و تقنيات النقل التي تم اعتمادها سديدة بالنسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعي أ- رغم وجود سوق لتداول الأسهم منذ سنة 1997، إلا أنه بقي صغير الحجم ليلعب دوراً حاسماً في عملية نقل الملكية المؤسسات العمومية الكبيرة و المتوسطة الحجم.

ب- يشكل النظام البنكي الوطني عائقاً ثانياً لاستخدام الطرق و التقنيات الموحدة للنقل الملكية إذ أنه يشكو من عجز مالي و تقني و بشري مرافقة و دعم عملية نقل الملكية: إن الأساليب القديمة للنظام البنكي الجزائري تعطل الاستثمار حقا. ج- غياب ادخار و طني كافي و جاهز مقارنة بكتلة الأصول المؤهلة للنقل الملكية لأنه يستثمر تقليدياً نحو المضاربة لا يبدي اهتماماً للاستثمار في دورات بطيئة المردود. لذلك إنه لمن الصعب تجنيده في أجل قصير و متوسط في ظرف يتميز بمشاشة استقراره و ضعف ثقافته المالية (جهل آليات المالية و آليات البورصة)

د- يشكل غياب قطاع وطني خاص و مستثمرين يتمتعون بقدرات مالية و إدارية كافية وإرادة حقيقية في المشاركة في عملية نقل الملكية بشراء مؤسسات عمومية عائقاً

هـ- إن الحالة التي توجد فيها المؤسسات العمومية عامل آخر يصعب من عملية التطبيق الآلي للنماذج الموحدة للنقل الملكية بنجاح.

إمكانية التقدم في وضع آليات السوق وإعادة هيكلة القطاع العام قبل الانطلاق في برنامج واسع لنقل الملكية المؤسسات العمومية.

لا يمكن أن تكون الإجابة عن هذا السؤال إلا بالتأكيد و توافق جيداً وجهة نظر و . أندراف (W. Andreff) حول تجربة الدول السائرة في طريق النمو مشيراً إلى أن: "تجربة الدول السائرة في طريق النمو تظهر و كأنها تبرهن بأنه وفي مراحل الإصلاحات فإن نقل الملكية يجب أن تأتي بعد إنشاء كل أسس اقتصاد السوق".

إن غياب أسس اقتصاد السوق يعرقل عملية نقل الملكية، و حتى و إن كانت هناك نقل الملكية فإن البحث عن الفعالية الاقتصادية عبر برنامج نقل الملكية يمكن ألا نتحصل عليها بمجرد نقل حقوق الملكية التي تحوزها الدولة:

الحلول الممكنة لنقل الملكية المؤسسات العمومية.

ماذا يجب فعله لإنقاذ عمّية التحول ؟

ماذا يجب فعله لإنعاش النمو و إنشاء مناصب شغل و للوصول إلى التوازن الاجتماعي . ؟
من البديهي أن الإجابة عن هذه التساؤلات لا يمكن أن تتواجد إلا في مستوى التسريع في تشغيل الإصلاحات الهيكلية الجارية و الرامية إلى وضع أسس اقتصاد السوق و تجنيد الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي.

خيارات نقل الملكية في الجزائر

إن الأولويات والرهنات التي تكشفها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الحالية للجزائر و خاصة ضرورة إنقاذ المؤسسة الجزائرية و الضرورة العاجلة لاتعاش قوي للمو يجب أن تلهم السلطات السياسية بخيارات من أجل مقارنة نقل الملكية تساعد على البحث عن الفعالية الاقتصادية، إن البحث عن الفعالية الاقتصادية كهدف أول ألا يستدعي البحث على مثل هذا الهدف شروطا مسبقة بالنظر إلى حالة المؤسسات العمومية المؤهلة للنقل الملكية ؟
ما هي طرق نقل الملكية الممكنة التي تتناسب أكثر مع هذا الهدف ؟

ما هي تقنيات نقل الملكية الواجب تفضيلها ؟

إن خيار الميل إلى مقارنة نقل الملكية يساعد على الفعالية الاقتصادية يجلب حسب اعتقادنا ضرورة إجراءات إعادة هيكلة كثيرا من المؤسسات قبل إعادة تحويلها لأنه من الأسهل التنازل عن مؤسسة عمومية تمت إعادة هيكلتها و تطهيرها و تدر أرباحا من جهة،

يمكن أن نستخلص من هذا التحليل، بأن الخيارات في المفهوم الجزائري، تعد محدودة، و بناء عليه، يتعين أن نعمل على تنسيق الكيفيات بشكل قانوني ناجع و فعال، حيث نقوم بدراسة الأمور حالة بحالة مع مراعاة الأهداف المسطرة في عملية التحويل، وكذا حجم المؤسسة، و احتياجات و تناقضات الأشخاص المستعدين . و يبقى خيار اللجوء إلى دراسة القضايا حالة بحالة أمرا إلزاميا، نظرا لأن كل مؤسسة تمتلك مميزات تخصها و بالتالي تجعلها مختلفة مع غيرها من المؤسسات، بحيث أنها تتطلب تقنيات تحويل مناسبة لها . إنها في واقع الأمر، الحالة التي تتميز بها العديد من بلدان العالم الثالث، حيث كل عمليّ نقل الملكية « يبدو أنها تتمتع بتاريخ يخصها هي لوحدها، يدفعها إلى تفضيل ذلك التقارب الداعي إلى التطرق للمؤسسات حالة بحالة »

بعض التجارب الدولية في نقل الملكية (روسيا والمجر)

تكمن الخصوصيات الكبرى في رفض المجر للتوزيع المجاني أو شبه المجاني للأسهم إلى السكان وهذا كمنط نقل الملكية المؤسسات القابلة للنقل الملكية، وفي اللجوء إلى المستثمرين الخارجيين، وإلى إعادة الهيكلة المسبقة للعديد من المؤسسات . في الواقع تميز هذه الخصوصيات نماذج نقل الملكية التي تختلف أهدافها ونتائجها المتحصّل عليها وهذا بغرض استخلاص الدروس من أجل تطبيقها في حالة الجزائر

- تظهر خصوصية عمليات نقل الملكية في أوروبا الشرقية أيضا في الأهداف المخصصة لنقل الملكية في ابتكار بعض كيفيات التحويل (أو الإجراءات) المعتمدة. فضلا عن أهداف البحث عن النجاعة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي المحافظ على الشغل وتقليص الضغط في ميزانية الدولة، وهذا ما نجده عمليا في كل برامج نقل الملكية وعمليات نقل الملكية في أوروبا الشرقية ، والذي لا نجده في معظم البلدان في طريق النمو (باستثناء البلدان التي لها اقتصاد عمومي مخطط مثل الجزائر).

- ينظر إلى نقل الملكية في الشرق ك وسيلة تسمح بإحداث القطيعة بصفة جذرية مع النظام الذي تم تنصيبه بالإيديولوجية التي تبرر ذلك،

- واجهت برامج نقل الملكية على العموم الصعوبات نفسها لكل بلدان أوروبا الشرقية، إلى القيام بثلاث كفاءات للتحويل للنقل الملكية الموسعة: البيع بالمزاد والبيع بالتراضي إلى مستثمرين استراتيجيين و نقل الملكية المكثفة (أو نقل الملكية الكبيرة). تم انتهاز كفاءات أخرى من طرف برامج عديدة من بينها إرجاع الأصول الحقيقية وغير المالية إلى مالكيها القدماء (نقل الملكية بالإرجاع) والتصفية مع بيع الأصول استعادة المؤسسات من طرف رؤسائها أو أجراها، وتحويل التسيير وإنشاء شركات خاصة (نقل الملكية القاعدية).

- من بين طرق التحويل المنتهجة في البلدان أوروبا الشرقية، تساهم طريقتان بشدة في تقوية نوعية برامجها الخاصة بنقل الملكية مقارنة ببرامج أوروبا الغربية وعدة بلدان في طريق النمو، وهي نقل الملكية المكثفة ونقل الملكية بإرجاع الأصول إلى مالكيها القدامى

- إن نقل الملكية المكثفة، طريقة مبتكرة ومختلفة عن نقل الملكية الجزئية اعتمدها العديد من بلدان أوروبا الشرقية، باستثناء الحجر، كطريقة أساسية للتحويل. تقدم مزايا سياسية واجتماعية عديدة من بينها وخاصة، سرعة تنفيذها في العدد الكبير من المؤسسات المشار إليها. قلة العراقيل المتعلقة بالتقويم المسبق و نشر واسع لمساهمات الضمان في الأرباح لأجل الإسراع في الفترة الانتقالية الاقتصادية بدعم سياسي قوي وتقليص تأثير الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية،

- يتمثل برنامج نقل الملكية بصفة عامة في إعطاء أو بيع بثمان رمزي شهادات أو Vouchers إلى المشاركين المرشحين الذين يستطيعون استبدالها مباشرة مقابل أسهم المؤسسات العمومية أو مقابل حصص الوسطاء الماليين مثلا صناديق الاستثمار التي تجمع Vouchers، ويقدمون تعهداتهم للحصول على أسهم المؤسسات العمومية أثناء خوصصتها.

- انفردت الحجر، مقارنة مع البلدان أوروبا الشرقية الأخرى، بإقصاء من برنامجها الخاص بنقل الملكية التوزيع المجاني للأسهم تحت تأثير الضغوطات في الميزانية

- إن نقل الملكية المكثفة بتوزيع مجاني أو شبه مجاني للأسهم إلى العمال خاصة والسك ان عامة للمؤسسات القابلة للنقل الملكية لم تعتمدها الدولة الجزائرية كما هو الشأن في العديد من البلدان التي هي في طريق النمو.

- يفسر رفض الجزائر نمط التحويل هذا بالرجوع إلى النتائج المتباينة لتجارب البلدان الشرقية كما هو حال في البلدان السائرة في طريق النمو واللجوء إلى نقل الملكية المكثفة، كما ذكر "ك.فالتوخ- K.Valtoux" عن برنامج الاتحاد السوفيتي قائلاً: "لا وجود للنقل الملكية الفعلية لأن الجزء الكبير من الاقتصاد يبقى بطريقة أو بأخرى جزء من ملكية الدولة

- استرجاع الأصول الحقيقية إلى ملاكيها القدامى (أو نقل الملكية بالإرجاع) طرحت بمسألة إرجاع الأموال إلى مالكيها القدامى، وذلك لتعريف السياق السياسي وتطبيق نظام عدم التزام الدولة في معظم بلدان أوروبا الشرقية"، "كطلب أخلاقي وضرورة سياسية لتعويض النهب الذي ارتكبه النظام الشيوعي القديم ضد الملاك القدامى". تحت ظل الأنظمة الشيوعية قامت عدة بلدان بتأميمات حجوز، ومصادرات الأموال و أملاك خاصة، والتي غالباً ما كانت تتم خارج الشرعية و بدون تعويض أصحابها ففي هذه البلدان، فإن طلبات استرجاع الأملاك من طرف أصحابها لم تؤد فقط إلى عرقلة مسار نقل الملكية للإجراءات القانونية التي تم طرحها حول حقوق الملكية، وإنما أيضاً أثارت نزاعات سياسية جديدة.

إنّ للنقل الملكية بالاسترجاع أثراً سلبياً حقيقياً، فضلاً عن العراقيل التي كانت تثقل بها ملكية الأصول ذلك بجرمانها من حصيلة بيع الأصول المسترجعة مما يجعل العجز في الميزانية خطيراً في حالة التعويض المالي.

- تكمن الخصوصيات الكبرى في رفض المجر للتوزيع المجاني أو شبه المجاني للأسهم إلى السكان وهذا كنمط نقل الملكية المؤسسات القابلة للنقل الملكية، وفي اللجوء إلى المستثمرين الخارجيين، وإلى إعادة الهيكلة المسبقة للعديد من المؤسسات. في الواقع تميز هذه الخصوصيات نماذج نقل الملكية التي تختلف أهدافها ونتائجها المتحصّل عليها وهذا بغرض استخلاص الدروس من أجل تطبيقها في حالة الجزائر

- تحدف عملية نقل الملكية في روسيا إلى جعلها أكبر قوة صناعية في دول أوروبا الشرقية، مع برنامج طموح لأكثر من 31000 مؤسسة مرشحة للنقل الملكية في بداية الفترة الانتقالية

- فمن الناحية السياسية: (ضعف الدولة، ومعارضات اجتماعية قوية، ومقاومات العمال والمنافسة السياسية الشديدة بين البرلمان والرئيس) تعد سببا في عرقلة العملية كلها.

- ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية (الانهيار الاقتصادي، النظام الإنتاجي المشوه وغير متأقلم، تشويه كبير للحقائق الرأسمالية، نفور كبير للمسيرين والعمال من جراء اللامساواة،

- جرت عملية نقل الملكية في روسيا في سياق حاد للأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الذي تغذيه الآثار السلبية الذي انجر عنه تفجير الاتحاد السوفيتي السابق وصعود روسيا إلى القانون الأساسي للدولة المستقلة.

- رغم اتساع الصعوبات والعوائق اختار قادة الروس تحويلا هيكليا عن طريق نقل الملكية السريعة والشاملة طبقا للإستراتيجية المسماة "B" التي وضحها «ج. كورني J.Kornai» والتي تكمن في الإقضاء السريع ملكية الدولة. طرح هذا التحويل سبعة أهداف من بينها الزيادة السريعة لنجاعة المؤسسات المنقل الملكية، تقلص العجز في الميزانية وتحفيز الاستثمارات وخاصة تكوين طبقة الملاك لرؤوس الأموال، الاقتصاديين والمقاولين المسؤولين والضامنين لأسس الديمقراطية في روسيا

- من خلال تحليل تجربة روسيا الاتحادية، يتبين لنا أنّها نجحت بإيقاع مرض، وهذا من خلال المرحلة الكمية . وذلك بتجنب انسداد نظام التحويل في آن واحد بالعدد الهام للمعارضين السياسيين لعمليات نقل الملكية وبالعراقيل التقنية التي ترجع أساسا إلى ضعف التوفير الموجود، وهكذا في ي ناير 1997، 9% فقط من المؤسسات كانت مراقبة كليا من طرف الدولة.

- توصلت اتحادية روسيا و بصفة شبه حصرية لنقل الملكية بالتوزيع لسعر نسبي للقسيمة حسب برنامج (vouchers) إلى الشعب، على الأقل إلى ثلاثة أهداف إستراتيجية مختلفة عن الأهداف الرسمية المحددة في برنامج نقل الملكية: انضمام غالبية الشعب إلى برنامج نقل الملكية، المساواة الاجتماعية وإعادة العدالة للشعب سمحت تضحياتهم فيما يخص الاستهلاك بالنجاز برامج ضخمة للاستثمارات واجتذاب عراقيل ضعف القدرة المالية للمستثمرين الوطنيين.

- من الناحية النوعية ومن خلال آراء بعض الكتاب من بينهم «ل. فونتانال، أ. شلايفار، أ. رديجات، س. ملاكوف، د. تريس مان D.Treisman, S.Malakhov, A. A.Schleifer, L.Fontanel, Radiguët» لم يصل الاتحاد الروسي إلى الأهداف المرجوة لزيادة فعالية المؤسسات وإنعاش الاستثمارات وخاصة فيما يخص تكوين فئة من ملاك رأس المال من الاقتصاديين والمقاولين

- تم تنظيم نقل الملكية في المجر على غرار العديد من بلدان أوروبا الشرقية أساسا بقانون التحويل الصادر في 1989، مع حوالي 2000 مؤسسة تابعة للدولة مرشحة للنقل الملكية. إنّ الأهداف والخطوات والتقنيات التي امتثلت إليها نقل الملكية المجرية تبرز بعض الخصوصيات التي تميزها عن بعض التجارب الأخرى للبلدان أوروبا الشرقية، خاصة بالنسبة للنقل الملكية في روسيا.

- الإستراتيجية "A" المسماة "عضوية" التي طورها «ج. كورني J.Kornai» هذه الإستراتيجية في الواقع تركز على زيادة حجم القطاع الخاص في ا لنتاج الوطني بتبني إجراءات مسبقة مساعدة لنمو هذا القطاع، ببيع (بسرعة عادلة) لمؤسسات الدولة تكون الأفضلية للمستثمرين الجدد وإجراءات تحد من عراقيل الميزانية والتطبيق الفعلي للتشريعات والقوانين الخاصة بالإفلاس والمحاسبة.

- إن تنظيم هذا الإجراء يحتوي على عدة مراحل ويرتكز مبدئيا على جهازين للنقل الملكية : وكالة للنقل الملكية (avu) أنشأت في 1990 ووكالة تسيير أملاك الدولة (AV Rt) أنشأت في 1992 ولها مهمة تسيير مساهمات الدولة في بعض المؤسسات، وقد اندمجت هاتان الوكالتان إثر إصدار القانون المتضمن إعادة تحديد أهداف وأدوات نقل الملكية في سنة 1995 بحيث انبثقت منهما وكالة وحيدة هي (APV Rt).

- إنّ التقنيات الأساسية المستعملة في نقل الملكية المجرية تتمثل في استرجاع الممتلكات وتعويض المالكين القداماء، والبيع المباشر للأصول إلى مستثمرين والبيع بالمزاد للمؤسسات الصغيرة، والعروض العامة والبيع بواسطة بورصة قيم بودابست (BUDAPEST) والطرق المرتبة للبيع والتصفية. سمحت هذه التقنيات في نهاية 1994 بنقل الملكية 653 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة تقريبا المرشحة للنقل الملكية في حين نجد 500 مؤسسة كانت موضوع التصفية وأكثر من 451 مؤسسة كبيرة فتحت رأسمالها إلى المشاركة الأجنبية.

- يتفق العديد من الكتاب أنّ التقرب المجرى كان ناجعا في تحويل حقوق الملكية، خاصة « ستانلي فيشر، stanley » Fischer و « روتنا سهاي، Rotna Sahay » اللذان يلاحظان أنّ التقرب لهذا البلد يظهر أنه أعطى أحسن النتائج من المقربات التي تبنتها بلدان أوروبا الشرقية الأخرى

- جانو كورني Janos Kornai « لاحظ أنّ واقع تبني من طرف هذا البلد الإستراتيجية "A" المسماة "العضوية" ففي ما يخص نقل الملكية، كانت النتائج الاقتصادية مذهلة ويلاحظ في الأخير « ن. هولكلبات Norbert Holcblat » نجاعة التقرب التي سمحت باستحواذ هذا البلد على قطاع خاص الذي يشغل أكثر من 55% من المنتج الداخلي الخام (PIB) في 1994 وأنّ قرارات الأعوان الاقتصاديين حددت أكثر فأكثر بميكانيزم التحفيز المشابه إلى ميكانيزم موجود في اقتصاد السوق الرأسمالي

إ. ترفاس I. TarafasK «، لتأكيد هذا التفوق، يدعم أنّ نقل الملكية في المجر كانت "قصة نجاح" ويبرر

تقديره بالنتائج التالية:

استغرقت نقل الملكية في فترة قصيرة جدًا وتقلص الدور الاقتصادي للدولة بسرعة إلى نفس المستوى الذي هو عند الأمم الأخرى للبلدان المسيطرة.

- مارست نقل الملكية مساهمة نافعة وفعالة لعصرنة الاقتصاد والمجتمع المجري . - حققت نقل الملكية أكثر من 7 ملايين دولار من الاستثمارات الأجنبية.

- قدمت المدخل التي ولدتها نقل الملكية مساهمة هامة في الاستقرار الاقتصادي من 1995 - 1996 في المجر .

- إن للنقل الملكية تأثيراً إيجابياً كبيراً في نمو البورصة بودابست (BUDAPEST).

- بجانب هذه النقاط الإيجابية المعترف بها والمقبولة من طرف العديد من الكتاب، إلا أننا نلاحظ مظاهر العجز في صيرورة عملية نقل الملكية من بينها:

- كان تعدد الأجهزة المتدخلة في

عملية نقل الملكية عائقاً أمام الانطلاق الحسن للعملية.

إلا أن هذا العجز تم تصحيحه في 1995 بدمج كل الأجهزة في مؤسسة وحيدة هي وكالة (APV Rt)

- نظام التعويض للذين نزع منهم ملكيتهم لم ينجح، خاصة بسبب نقص الشفافية والبيروقراطية والمنافسة بين الطبقات المختلفة.

- لم تنجح أجهزة الدولة المكلفة بالإدارة وتسيير مساهمات الدولة في القيام بعمل جيد خاصة عدم قدرتها لتسيير مساهمات الأقلية المتبقية في محافظتها.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة المتعلقة بنقل الملكية في الجزائر تبين لنا ما يلي:

ومع بلوغنا ختام هذه الدراسة، فقد تبقى لدينا أيضا أربع نقاط، سنحاول التوسع فيها بإيجاز

1) الاستفسار بشأن الآفاق التنموية الخاصة بعملية نقل الملكية في الجزائر،

2) عودة تأملية بشأن بعض الاستفسارات التي ظلت عالقة، و يتعلق الأمر حصريا بدور الدولة في عملية التحويل و المظهر المستقبلي للاقتصاد الجزائري،

3) كشف سريع حول التفكير بشأن نقل المملوثة ، على ضوء هذا البحث العلمي،

1. الاستفسار بشأن الآفاق التنموية الخاصة بعملية نقل الملكية في الجزائر.

يمكن استعراض الآفاق التنموية خلال السنوات القادمة، بحسب احتمالين اثنين كبيرين في تنمية عملية نقل

الملكية: الوضع الراهن و إعادة توجيه العملية.

أ. الاحتمالية الأولى (الوضع الراهن).

في حالة ما إذا استمرت عملية نقل الملكية، للمسعاي نفسها ، فمن المؤكد أن نقل الملكية في الجزائر سوف لن

تحرز تقدما كبيرا، وبالتالي فإن عدد عمليات التحول سوف يظل محدودا.

وثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن إظهارها في مثل هذا المنظور:

السيناريو الأول: (الانتصار الداخلي): بسبب نقص عدد المكتسبين الخارجيين، فإنه قد يتحتم علينا اللجوء إلى خيار

اضطراري بالنسبة لكيفيات نقل الملكية التي تشجع على «التكتل الداخلي» للمؤسسات، و التي تصاحبها نتائج فورية و

مباشرة تضاعف من خطورة الوضعية الاقتصادية و المالية إزاء عدد كبير من المؤسسات، إن لم نقل تعرضها للإفلاس،

السيناريو الثاني: (تدهور القطاع العمومي): بسبب نقص المكتسبين الخارجيين و إجراءات اعادة الهيكلة من طرف الدولة، فإن عددا كبيرا من المؤسسات سوف يختفي (تتعرض إلى الإفلاس)، و ذلك جراء الاستدانة الثقيلة و جراء جهاز إنتاج مهمل، لا يسمح بأية فائدة تنافسية وسط سوق تمت السيطرة عليها من طرف المستوردين. إن السيناريو هذا قد يمس أكثر من 700 مؤسسة تعاني ضائقة، من بينها عددا مهما من المؤسسات المعرضة إلى التلف الواضح.

السيناريو الثالث: أمام تضاعف العراقيل و تعزيز أسباب الجمود، فإننا لا محالة سوف نشهد استعادة لزام الأمور من طرف الدولة بالنسبة للقطاع العام، أو لنقل لما تبقى من المؤسسات العديدة، عقب التعرض إلى الإفلاس، تكون مرفقة بدراسة مطولة حول الهدف من خصوصتها . سوف يتم تشجيع هذا السيناريو من خلال ارتفاع سع ر البترول، الذي يمنع الضغط المالي في الجزائر بشكل معتبر.

ب. الاحتمالية الثانية (إعادة توجيه العملية).

في حالة ما إذا استمرت العملية بمساح جديدة، و بأهداف و إستراتيجية واضحة، و ببرنامج واقعي، يساهم فيه تضافر أقصى الشروط التقنية على نجاحها، فسوف تعرف نقل الملكية في الجزائر لا محالة، تقدا ملحوظا على الصعيد الكمي و النوعي.

2. عودة تأملية بشأن بعض الاستفسارات التي ضلت عالقة : دور الدولة في عملية التحويل والمظهر المستقبلي للاقتصاد الجزائري.

أ. دور الدولة في عملية التحويل:

إن الإصلاحات الجارية، والتي تستهدف تق لىص مكانة ودور الدولة ضمن النشاط الاقتصادي والانسحاب من تسيير عمليات التحويل الجارية،

في الواقع، تبدو وجهة النظر هذه غير واقعية و غير مقبولة في آن واحد، لأن دور الدولة يبقى و سيظل باقيا حازما إزاء عملية التحويل، و ذلك نظرا لأن غيابها من شأنه أن يتسبب «في أشكال من الفوضى قد تضاعف من أخطار الأنشطة الوطنية و بالتالي تحدد من أهمية الرهانات البنوية الجديد

لأنه و مثلما أشار إليه ر. بويار R.Boyer بالنسبة لروسيا، لا يستطيع السوق أن يؤسس نفسه

3 الاعتقادات و التساؤلات حول نقل الملكية في الجزائر

عقب العمل و البحث و التحليل (في مضمون يصعب العثور على المعلومات فيه)، فإنه يظل ليس بالإمكان تجنب الاستفسارات النهائية:

ختاما هل نقل الملكية، هي قابلة للتحقيق؟، هل نقل الملكية، مرغوب فيها ؟

كونها مقبولة، حتى أن خبراء البنوك العالمية أنفسهم، يشكون في ذلك في قولهم : « إن لنقل الملكية تكاليف جد باهظة على الصعيد البيكولوجي و الاقتصادي و المستقبلي، مما قد لا يكون بوسعها أن تتحقق في جميع الأحوال غير أنه و في الختام، هل هي مرغوب فيها؟ لنذكر في البداية بأنها ليست مرغوب فيها كثيرا لدى العديد الدول، وكون السبب الأول الذي دفع بالعديد من الدول النامية بتبني مبدأ نقل الملكية المؤسسات العمومية، و هي الحالة المنطبقة على الجزائر، يكمن خاصة في الضغوطات الخارجية (أزمة الاستدانة و تكليف مؤسسات التمويل الدولية) منه عن العجز المستمر وضعف الإنتاجية في القطاع العمومي. إن نقل الملكية في هذه البلدان، في الواقع ليست نتيجة خيار استراتيجي عفوي، وهو الأمر

الذي يفسر بأن سياسات نقل الملكية، قد صادفت خلال الأحداث، العديد من الضغوطات "الجمود" و العراقيل من جميع الأشكال و الأنواع : فهل يكمن السبب الرئيسي إذن في مسألة الرفض الشعوري أو غير الشعوري للدول في رغب « باستملاك » الأبعاد الاجتماعية السياسية للمؤسسة العمومية؟

نتائج الدراسة توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج

على امتداد فترة السنوات الماضية، لم تشهد نقل الملكية تقدما حقيقيا، ولاسيما تلك المتعلقة بالمؤسسات العمومية الكبيرة، بدت عملية تارة طويلة و معقدة و مكلفة و خاضعة بشكل قوي جدا خلال أطوار مجرياتها لتوعية و واقعية الإطار التقني التنظيمي الذي يسيرها و للمضمون التاريخي الثقافي و السياسي و الاقتصادي للبلاد تارة أخرى، و بالتعبير المادي، فإن عدد المؤسسات التي تم نقل ملكية جزئيا (التنازل عن الأسهم) لا يتجاوز الخمسة. فبوصفة الجزائر لم تتمكن في حقيقة الأمر من تأطير المؤسسات المسعرة بسبب غياب الكفاءة و الوسائل.

معوقات الدراسة و سليات التطبيق

- يعد عدم استقرار الحكومات و التغيرات المتكررة للسلطة السياسية (الوزير) المكلفة بنقل الملكية سببا آخر يمكن تفسيره للفشل

التقييم الصعب للمؤسسات العمومية القابلة لتحويل

فغياب النقاشات الحقيقية بشأن الشفافية في إعداد الجهاز القانوني الموضوع، يصبح هو بنفسه أحد أسباب الانسداد

ضعف الحوار والاتصال حيال مسعى السلطات العمومية،

غياب قطاع وطني خاص و مستثمرين يتمتعون بقدرات مالية و إدارية كافية

يشكل النظام البنكي الوطني عائقا ثانيا لاستخدام الطرق و التقنيات الموحدة للنقل الملكية

وفي الجزائر، فإن الظرف الذي تسير فيه نقل الملكية يشكو على هذا المستوى من خصوصيات هيكلية متعددة غير ملائمة،

تجعل من الاستعمال الآلي لهذه النماذج أمرا صعبا، بل حتى محفوفاً بالمخاطر

غياب سياسة واضحة و أهداف السلطات العمومية

غياب مصداقية المحاسبة الإعلامية

غياب ادخار و طني كافي وجاهز مقارنة بكتلة الأصول المؤهلة للنقل الملكية

. إن الحالة التي توجد فيها المؤسسات العمومية عامل آخر يصعب من عملية التطبيق للنقل الملكية بنجاح.

إن القطاع الخاص الوطني لا يمكن له و بدون شك أن يمثل طبقة مهمة من المشتريين الجدد

تخوف «المستثمرين الأجانب

غياب سياسة واضحة و أهداف السلطات العمومية

المراجع باللغة الفرنسية:

مراجع و رسائل:

- **ABDELADIM L.**, Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb : Maroc –Algérie-Tunisie, Alger, les Edition internationales, 1998, 382p.
- **ANDREFF W.**, Privatisations et le secteur public dans les pays de l'Est, ROSES, 1991,207p.
- **ANDREFF W.**, Les perspectives du secteur public à l'Est et à l'Oust, ROSES/URACNRS,UMPF Grenoble, octobre, 1994,32
- **BOUIN O.** et Michalet C.-A Le rééquilibrage entre secteurs public et privé : L'expérience des pays en développement, OCDE 1991, 277p.
- **BOUIN O.**, « La privatisation dans les pays en développement : réflexions sur une panace », Cahier de politique économique, n°3,OCDE, 1992.
- **DENIS – JUDICIS X ET J .-P PETIT.**, Les privatisations , Paris, Montchrestien, 1998
- 157p., p151
- **LABARONNE D.**, Les privatisations à l'Est, Editions Management, 1999, 126p.
- **LAGGOUNE W.**, Le contrôle de l'Etat sur les entreprises privées industrielles en Algérie, Alger, Les Editions internationales, 1996,317p.
- **MALAKHOV.S**, Les cout de transaction des marchés imparfaits de l'économie poste socialiste Russe, avril 1998, Grenoble. UPMF. 291p. p.90.
- **RICHET X.**, « Dimension institutionnelle de la transition vers le marché en Europe Centrale et Orientale », Etude réalisée par ROSES/ CNRS. 1991.
- **RICHET X.**, « L'ajustement micro-économique en Europe de l'Est : sélection naturelle ou politique industrielle de marché ? » in M. LAVIGNE, Capitalismes à l'Est, Paris, Economica, 1994.
- **SCHLEIFER.A ET TREISMAN. D.**, « Environnement économique et politique de transition vers l'économie de marché » OCDE, 1998,85p. . p67.
- **SAPIR J.**, Le chaos russe, La découverte, Paris, 1996, 267p.
- **SAPIR J.**, Les trous noirs de la science économique, Essai sur l'impossibilité de penser le temps et l'argent, Paris, Albin Michel « Economie », 2000,321p.
- **STIGLITZ J.E.**, La grande désillusion, Paris, Fayard, 2002,279p.
- **STIGLITZ J.E.**, Quand le capitalisme perd la tête, Fayard, Paris, 2003,399p.
- **RAPPORT ET DOCUMENTS :**
- **OUVRAGE COLLECTIF.**, Algérie perspectives 2010 : Développement et Démocratie, Coédition ADEM et Jeune Independent, 2003. 328p.

- **BANQUE MONDIALE.**, (1994), Rapport sur le développement dans le monde 1994, « Une infrastructure pour le développement », New York, Oxford University Presse.
- **BANQUE MONDIALE.**, « Cadre pour le développement du secteur privé », étude réalisée en janvier 1996, p.8, 10,25.
- **BILAN APSI.**, L'Economiste d'Algérie du 12 au 18 juin 2001, p.14.
- **PROBLEMES ECONOMIQUES.**, « le mouvement des privatisations dans les pays du Maghreb », n°2086 du 10 aout 1998. p.29.
- **FINANCES ET DEVELOPPEMENT.**, J. Kornai, « le passage à la propriété privé ». Septembre 2000.p.12.
- le développement Humain », (année 2001), décembre 2002,
- **CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL (CNES)** d'Algérie., « Projet de rapport sur la conjoncteur économique et sociale du premier semestre 2002 », décembre 2002.
- **CENTRE POUR LA COOPIRATION AVEC LES ECONOMIES EN TRANSITION (CCEST)** ., « Evolution et privatisation » OECD, Paris, 1993, 120p.
- **CENTRE NATIONAL D'ETUDES ET D'ANALYSES POUR LA PLANIFICATION (CENEAP)**, « Réformes économiques et politiques de privatisation en Algérie », 1999, n°13.
- **CONSEIL NATIONAL DE PRIVATISATION** Algérie, « Bilan et perspectives », 2001,27p.
- **CONSEIL NATIONAL DE PRIVATISATION** Algérie, « Appréciations du conseil sur le processus de privatisation : Bilan et perspectives », Alger le 01 juin 1998.
- **FMI.**, « Rapport sur la situation économique en Algérie et sur l'état (évaluation) des réforme mi-année 1993 à mi année 1997/2000
- **FMI.**, département des finances publiques, Rapport : « Algérie Modernisation de l'administration fiscale », juillet 2000.
- **GOVERNEMENT ALGERIEN** : « Rapport sur le programme de M. ALI BEN FLIS chef du gouvernement », adopter par le assemblée populaire national le 21 septembre 2000.
- **GOVERNEMENT ALGERIEN** : note d'orientation du Chef du gouvernement au directoires des sociétés de gestion des participations de l'Etat (SGP) /19 février 2002
- **INSTITUT INTERNATIONAL DE FINANCE.**, Rapport sur les tendances économique en Algérie, 08 Avril 2003.
- **cité par Maghreb sélection** F. Chamkhi, Ministre de l'économie et des finances, n°631 du 17 janvier 1991, p.11-12.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، الجزائر 1998.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، الجزائر 1999.
- تقرير صندوق النقد الدولي" الوصول إلى الإصلاحات في الجزائر " لـ 07 سبتمبر 1998
ميديا بونك رقم 15 نشرية لبنك الجزائر، ديسمبر 94 / جانفي 95.
- تقرير ل: كريم النشاشيبي "تحقيق الاستقرار والتحول نحو الاقتصاد السوق، دراسة حالة الجزائر"، صندوق النقد العربي
المجلس الوطني للخصوصية ، ملتقى الجزائري-المجري، الجزائر 08 مارس 1999
- تقرير فوميس حول الشراكة الأور متوسطية، جريدة ليبارتي لـ 2 ديسمبر 2003، ص.9.
- الخصوصية في المجر ملتقى جزائري - مجري عن الخوصصات، الجزائر 7-8 مارس 1999
- 2003 إحصائيات وزارة المساهمة و ترقية الاستثمارات
- مرسوم 94-415، المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، المحدد لكيفيات تطبيق المادة 24،
الأمر 95-22 المؤرخ في عام 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية
- الأمر رقم 1-20، 04 أوت 2001، المتعلق بتنظيم و تسيير وخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- لمرسوم التنفيذي 96-134، المؤرخ في 13 أبريل 1996، المتعلق بشروط و كيفيات الاكتساب من طرف جمهور المساهمات و غيرها من قيم المؤسسات العمومية المنقولة المتجهة نحو الخصوصية.
- المرسوم التنفيذي 97-329، المؤرخ في 10 سبتمبر 1997، المحدد لشروط منح المزايا الخاصة و التسديد بالتقسيط لفائدة مكنتسي المؤسسات العمومية المخصوصة،
- المرسوم 98-194، المؤرخ في 7 جوان 1998، المتضمن تعيين المؤسسة المكلفة بالخصوصية،
- المرسوم التنفيذي 98-195، المؤرخ في 7 جوان 1998، المحدد لقائمة الحصة الأولى للمؤسسات العمومية المخصوصة
- المرسوم التنفيذي رقم 01-253، المؤرخ في 10 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيل و توظيف مجلس مساهمات الدولة
- المرسوم التنفيذي رقم 01-283، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن الشكل الخاص لعضو الإدارة و تسيير المؤسسات العمومية،
- المرسوم التنفيذي رقم 01-352، المؤرخ في 10 نوفمبر 2001، المحدد لشروط و كيفيات ممارسة المساهمة الخاصة،
- المرسوم التنفيذي رقم 01-352، المؤرخ في 10 نوفمبر 2001، المحدد لشروط استئناف مؤسسة عمومية اقتصادية من طرف مستأجرها،
- المرسوم التنفيذي رقم 01-354، المؤرخ في 10 نوفمبر 2001، المحدد لتشكيل التعيينات و كيفيات التنظيم و التوظيف الخاص بمجلس مراقبة عمليات الخصوصية،
- المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات و إجراءات خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية